Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672
مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672
https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i2

الرعاية السعودية للمصالحة الفلسطينية سنة 2007

غفران كريم محسن حمدان
ghufrankareemmohain@utq.edu.iq
أ.م.د. أثمار عبد الحسين مطلك الموسوي
dr.Athmir.A.Hussein@utq.edu.iq

الملخص

تجسدت الرعاية السعودية في سنة 2007 ، لمصلحة القضية الفلسطينية في عدة أبعاد سياسية واقتصادية وإنسانية ، إذ سعت المملكة العربية السعودية على تأكيد دعمها الثابت للشعب الفلسطينية في ظل التحديات الإقليمية والدولية ، فضلا عن إبداء موقفها الواضح في المحافل الدولية للدفاع عن حقوق الفلسطينيين والمطالبة بأنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقد شاركت المملكة في مبادرات السلام التي دعت إلى حلّ عادل وشامل استناداً إلى المبادئ الشرعية الدولية ، ومبادرة السلام العربية، ويعدُّ "اتفاق مكة" واحداً من المبادرات السياسية التي سعت السعودية عن طريقها لدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية والتأكيد على الحوار السياسي الشامل بين مختلف الفصائل الفلسطينية ، فضلاً عن سعي الأخيرة لتعزيز الوحدة الفلسطينية ، نتيجة الانقسامات الداخلية والتباينات في المواقف بين حركتي فتح وحماس ، فيما جاء "اتفاق مكة" لخلق منبر سياسي يعكس التزام السعودية بدعم القضية الفلسطينية وحث جميع الأطراف على إيجاد حل عادل وشامل .

الكلمات المفتاحية : القضية الفلسطية،السعودية،اتفاق مكة،قمة الرياض،مؤتمر انابولس

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672
مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672
https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i2

Saudi sponsorship of Palestinian reconciliation in 2007

Ghufran Kareem Mohsen Hamdan
ghufrankareemmohain@utq.edu.iq
Assistant Professor Dr. Athmar Abdul-Hussein Mutlaq Al-Mousawi
dr.Athmir.A.Hussein@utq.edu.iq

Abstract

In 2007, Saudi sponsorship in favor of the Palestinian cause was embodied in several political, economic and humanitarian dimensions, as the Kingdom of Saudi Arabia sought to confirm its firm support for the Palestinian people in light of the regional and international challenges, as well as expressing its clear position in international forums to defend the rights of the Palestinians and demand an end to the Israeli occupation , The Kingdom participated in peace initiatives that called for a just and comprehensive solution based on international legitimate principles, and the Arab Peace Initiative. The “Mecca Agreement” is one of the political initiatives through which Saudi Arabia sought to support Palestinian national unity and emphasize comprehensive political dialogue between the various Palestinian factions. In addition to the latter’s efforts to strengthen Palestinian unity, as a result of internal divisions and differences in positions between the Fatah and Hamas movements, while the “Mecca Agreement” came to create a political platform that reflects Saudi Arabia’s commitment to supporting the Palestinian cause and urging all parties to find a just and comprehensive solution.

Keywords: Palestinian issue, Saudi Arabia, Mecca Agreement, Riyadh Summit, Annapolis Conference

المقدمة

شهدت الساحة الفلسطينية في سنة ٢٠٠٧ ، محاولة سعودية في لم الشمل الفلسطيني عن طريق "اتفاق مكة" نتيجة تصاعد الصراع المسلح بين حركتي فتح وحماس ، وعلى أثر ذلك ، أدت المملكة العربية السعودية وبرعاية ملكها عبد الله بن العزيز دور الوسيط والداعم الأساسي لأنعاش العملية الفلسطينية.

استعملت الأخيرة المكانة الدينية لمدينة مكة المكرمة ، فضلاً من ذلك عدَّت نفسها الدولة التي ترعى الدين الإسلامي والأماكن المقدسة، وارتكزت السعودية على الجانب الإسلامي في دعم قضية فلسطين والقدس ، فيما سعت المملكة العربية السعودية عبر الاتفاق بين الطرفين إلى إنهاء العنف بينهما ووقف اطلاق النار ، وأكدت على الوحدة الوطنية الفلسطينية هو الذي يمثل الأساس الضروري لتحقيق الحقوق وإيجاد حلول عادلة لأجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، فيما ساهم هذا الاتفاق على خلق مناخاً للحوار البناء و تقريب وجهات النظر بين فتح وحماس وإيجاد حلول توافقية بينهما لأجل الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني، فضلا عن ذلك أثبت السعودية دورها الفاعل لدعم قضية فلسطين .

اشتد النزاع بين فتح وحماس على أحقية إدارة السلطة الفلسطينية ، فمحمود عباس الذي فاز بآخر انتخابات رئاسية في كانون الثاني 2005 ، في حين ترى حركة حماس التي حققت فوراً ساحقاً في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني 2006 ليتعمق النزاع أكثر على إدارة السلطة اذا استمر عباس بإصدار المراسيم بقوة القانون ، ومراحلة حركة حماس ، وعقد الجلسات للمجلس التشريعي وإصدار المراسيم على الرغم من مقاطعة الكتل البرلمانية لمجلسها، فقد عرفت نظامين قضائيين أحداهما بالضفة الغربية تسطير عليه السلطة الفلسطينية بقيادة فتح والآخر في قطاع غزة تسطير عليه حماس. (عماد رفعت البنتاوي ، 2021).

كانت الخلافات عميقة بين حركتين فتح وحماسه إلى الحد الذي استعصى حلها فلجأت حماس إلى تعزيز حكمها بقطاع غزة ، وأنكرت مشاركة السلطة السياسية مع فتح ، فيها أدى هذا الانقسام السياسي بين الجانبين إلى تداعيات سلبية على مستوى العلاقات الوطنية وكذلك المشروع الوطني الذي يرسم ملامح المستقبل (صحيفة القدس العربي ، 7 كانون الثاني 2007).

واجهت السلطة الفلسطينية العديد من المعوقات لاستعادة الوحدة الوطنية وهي: (باسم الزبيدي ، 2016)

1- ركَّزت المبادرات على إدارة الخلاف بدلاً من إيجاد توافق حقيقي بين الطرفين على قاعدة ما هو مشترك لمعالجة التباين السياسي انطلاقاً في أساسيات المشروع الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي الأنسب لتحقيقه.

2- عدم تعاطي الحركتين مع مبادرات المصالحة بصدق ومسؤولية وطنية ، فحركة فتح تريد أن تجرد حماس من كل قوة ونفوذ حصلت عليها وإخضاعها لسلطتها ، أمَّا حماس فتصبو لانتزاع السلطة من حركة فتح حتى تعترف بهما.

3- على الرغم من أنَّ المبادرات دعت طرفي النزاع إلى إصلاح الأجهزة الأمنية إلا أنَّها لم تقدم معالجات عميقة بشكل يربط بين موضوع الأمن والبرنامجين السياسيين لطرفي الانقسام ، وركَّزت المبادرات على مسائل ثانوية ومؤقتة كتشكيل الحكومة .

4- افتقدت المبادرات المقدمة لمساندة الدول العربية بشكل جدي ، فضلاً عن ذلك سعي الاحتلال الإسرائيلي بصورة دائمة للهيمنة على القرار الفلسطيني.

عادت الاشتباكات عن جديد بين فتح وحماس وتدهورت الأوضاع في قطاع غزة ، وبدأت عمليات الخطف والاغتيالات بالرجوع ، فقامت كتائب شهداء الأقصى باختطاف 24 عنصراً من القوة التنفيذية ، وعلى أثر ذلك أعلنت حالة الاستنفار بين الحركتين ، فيها صرَّح رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أحمد بحر "أحمد بحر (١٩٤٩_٢٠٢٣) ولد في مدنية غزة وهو سياسي حاصل على الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة عين الشمس بالقاهرة ، وعضواً في حركة حماس والنائب الأول لرئيس المجلس التشريعي منذ سنة 2006 ، والأمين العام للجمعية الإسلامية في غزة (١٩٨٥_٢٠٠٤" (منى السعيد ، 2023) قائلاً : "هناك تيار يريد فشل كل الجهود الفلسطينية الرامية على تشكيل الحكومة الوطنية ، ووقف جلسات الحوار الوطني وجبر الساحة الفلسطينية للمواجهة عند قيام أي اتفاق".(التقرير الاستراتيجي لسنة 2007، 2008).

مع استمرار العزلة الدولية ضد حماس ورفض كل من أمريكا وإسرائيل واللجنة الرباعية الدولية التعامل مع حكومة حماس , وعلى ضوء أحداث الانقسام بين الحركتين فتح وحماس ، عملت المملكة العربية السعودية على تفعيل دبلوماسية الوساطة بين حماس وفتح في محاولة للمساهمة في حل الخلاف بنيها ورعاية المصالحة الفلسطينية واختارت السعودية مكة عنواناً للقاء؛ لما لها من مكانة دينية ورمزية في محاولة لكسب مكانة وشرعية دولية أكبر.(خالد الدخيل ، 2007).

وجَّه الملك عبد الله بن عبد العزيز في أواخر شهر كانون الثاني 2007 ، دعوة إلى حركتي فتح وحماس إلى لقاء عاجل في رحاب بيت الله، خاصة بعد احتدام الصراع بنيها وتطور لحد المواجهة المسلحة لمدة عام ، املأ الملك عبد الله بأن تكون تلك الوساطة في مكة حافزاً لتسوية النزاع الفلسطيني ، استجابتا الحركتان للدعوة فيما يعود استجابة حماس لهذه المبادرة من قبل الملك السعودي لأسباب عدة : (طلال عوكل ، 2007) .

1- المكانة التي تحظى بها المملكة العربية السعودية مالياً وسياسياً على الصعيد العربي والدولي تُشكّل عاملاً حاسماً في تأثيرها على مجريات القضية الفلسطينية، إذ تتمتع المملكة بثقل سياسي كبير، وقدرة على التأثير في القرار العربي والدولي، إلى جانب إمكانياتها الاقتصادية التي مكنتها من أدت دور بارز في دعم الشعب الفلسطيني ومساندة مؤسساته. هذا النفوذ السياسي والاقتصادي منحها القدرة على التدخل كوسيط نزيه ومقبول في النزاعات الفلسطينية الداخلية، وساهم في تعزيز حضورها كداعم رئيسي لأي مساعٍ تهدف إلى تحقيق السلام أو المصالحة الوطنية.
2- وصول حركة حماس إلى قناعة بفشل استخدام القوة ضد حركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية جاء بعد سنوات من الصراع الداخلي الذي لم يحقق مكاسب سياسية تُذكر، بل زاد من الانقسام وأضعف الموقف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. أدركت حماس أن الانخراط في صراع مسلح داخلي يستنزف طاقتها ويقوّض مشروعها السياسي، كما أنه يُضعف ثقة المجتمع الدولي بها ويجعلها في موقع المتهم دائماً. لذلك بدأت في مراجعة مواقفها والتفكير في خيارات بديلة تقوم على الحوار والتفاهم مع مختلف القوى الفلسطينية.
3- حاجة حماس إلى استعادة قدرتها على الضبط والسيطرة والتحكم بإدارة شؤون الحركة باتت ضرورة ملحّة للحفاظ على تماسك بنيتها الداخلية وتفادي الانزلاق في مغامرات قد تضر بصورتها أمام الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي. فبعد تجارب متعددة أثبتت أن القرارات المتسرعة أو الحلول العسكرية لا تؤدي إلا إلى المزيد من العزلة السياسية، أصبحت الحركة تسعى إلى تقديم نموذج سياسي متماسك ومسؤول يُعبّر عن تطلعات الشارع الفلسطيني، ويعزز من صورتها كحركة تحرر وطني قادرة على قيادة مشروع سياسي متوازن، يوازن بين المقاومة والحكمة السياسية.

فصرَّح الملك عبد الله قائلاً : "أدعو أشقائي من الشعب الفلسطيني الشقيق المتمثلين بقادته لوضع حد فوري لهذه المأساة ، والتزام الحق ، وأدعوهم جميعاً للقاء عاجل في موطنهم الشقيق المملكة العربية السعودية وفي رحاب بيت الله الحرام لبحث أمور الخلاف بينهم بكل حيادية ودون تدخل من أي طرف آخر".(الوثيقة رقم (27) ، 2009) .

رحَّب رئيس مكتب حركة حماس خالد مشعل (خالد مشعل (1961) ولد في سلواد بمدينة رام الله ، هاجر إلى الكويت 1967 بقى فيها حتى أزمة الخليج 1990 ، وهو أحد أعضاء حركة حماس ورئيس مكتبها ، تعرض لحادثة اغتيال 1997 ، حاصل على شهادة البكالوريوس في الفيزياء من جامعة الكويت)(سلسلة النخب الفلسطينية ، 2021) بدعوة العاهل السعودي ، ورحبَّت الدول العربية أيضا لقيام المملكة العربية السعودية بهذا الاتفاق في مكة المكرمة المدة من 6_8 شباط ٢٠٠٧ ، وشارك في تلك المباحثات كل من محمود عباس ومحمد دحلان عن فتح ، وإسماعيل هنية وخالد مشعل من حركة حماس، وقد وقعتا حركتا فتح وحماس في قصر (الصفا) بمكة المكرمة على اتفاق مكة الذي ينص على تشكيل حكومة وطنية ووضع نهاية للاقتتال بنيهما ، فتمَّ الاتفاق على أربعة قرارات رئيسية: (الوثيقة رقم (51) ، 2007)

تُعدّ حرمة الدم الفلسطيني مبدأً مقدساً يجب احترامه، فكل اقتتال داخلي لا يخدم سوى الاحتلال ويُضعف النسيج الوطني.
تستلزم المرحلة اتخاذ كافة الإجراءات لتهدئة الأوضاع وتوفير بيئة تُعزز المصالحة وتُجنب الشعب مزيداً من الانقسام والمعاناة.الوحدة الوطنية هي الأساس في مواجهة الاحتلال وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني نحو الحرية والاستقلال.

1- الاتفاق بصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية يُعد خطوة محورية نحو إنهاء الانقسام السياسي الذي أضعف المشروع الوطني الفلسطيني وأضر بمكانة القضية على المستويين الإقليمي والدولي. ويتطلب هذا الاتفاق أن يكون شاملاً وتفصيلياً، يتضمن آليات واضحة لتقاسم المسؤوليات وتوزيع الحقائب الوزارية، وضمان التوافق الكامل بين حركتي فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية. إن تشكيل حكومة وحدة وطنية قائمة على التوافق السياسي هو السبيل الأمثل لتوحيد المؤسسات، وإعادة اللحمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتهيئة الأجواء لإجراء انتخابات عامة تمثل إرادة الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه.

2- تفعيل وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية يُعد ضرورة استراتيجية لإعادة الاعتبار للمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. الإصلاح يشمل توسيع قاعدة التمثيل لتشمل جميع القوى والفصائل، وعلى رأسها حركة حماس والجهاد الإسلامي، بما يحقق الشراكة الوطنية الكاملة. كما أن تسريع عمل اللجنة التحضيرية يضمن الوصول إلى توافق وطني حول إعادة بناء مؤسسات المنظمة على أسس ديمقراطية، مما يسهم في تعزيز وحدانية التمثيل الفلسطيني في مواجهة التحديات السياسية، خاصة تلك المتعلقة بعملية السلام والمواجهة مع الاحتلال.

3- التأكيد على مبدأ الشراكة السياسية على أسس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية يُشكّل أساساً لتثبيت التعددية السياسية والانتقال من مرحلة الانقسام إلى مرحلة التفاهم الوطني. فالشراكة السياسية لا تعني فقط تقاسم السلطة، بل أيضاً الالتزام بمرجعية قانونية تنظم العلاقة بين القوى السياسية وتضمن التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع. كما أن هذا المبدأ يعزز الثقة المتبادلة بين الأطراف، ويُسهم في بناء بيئة سياسية مستقرة تتيح لجميع القوى العمل ضمن إطار ديمقراطي، وفقاً لاتفاقات معتمدة بين فتح وحماس، تُحدّد أطر التعاون والمسؤوليات المشتركة بما يخدم المشروع الوطني الفلسطيني.

بدأت علامات الانفراج تتضح بين الطرفين ، فسادت أجواء الارتياح في أرجاء فلسطين عامة وغزة خاصة ، وباركت الدول العربية هذه المباحثات فضلاً عن ذلك إشارات المصادر الفلسطينية إلى الدور السعودي والجهود المبذولة في تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتخاصمين، فصرَّح عضو حركة فتح عزام الأحمد (عزام الأحمد (١٩٤٧) ولد في قرية رمانة في جنين ، وهو قيادي وعضو في حركة فتح، حاصل على بكالوريوس بالإدارة والاقتصاد من جامعة القاهرة 1974، تسلم سفير فلسطين في العراق لمدة ١٩٧٩_١٩٩٤ ، وشغل منصب وزير الاتصالات لمدة ٢٠٠٣_٢٠٠٥ ، وتولى منصب نائب الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في سنة ٢٠١٠) (صحيفة الرياض ، 15 آذار 2007) ، قائلاً : "إنَّ المسؤولين السعوديين أكدوا لنا أنَّ هذا الاتفاق سيساعدهم في اتصالاتهم ومساعيهم من الأطراف الدولية خاصة أمريكا" (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، 2007).

بذل الملك عبد الله جهوداً كبيراً لإقناع كل من فتح وحماس بقبول ما تمَّ الاتفاق عليه بموجب (اتفاق مكة) ، وأعلن عن صيغة الاتفاق ، إذ كلَّف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس الوزراء إسماعيل هنية رسمياً بتأليف حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ودعا الحكومة لاحترام الشرعية الدولية والاتفاقيات التي وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية من جهته قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كلمة ألقاها : "سنبدأ عهداً جديداً بحكومة جديدة قادرة على أنهاء معاناة شعبنا"، وأضاف قائلاً : "نرجو أن تتوقف الأعمال التي تخجل منها، وان ننطلق إلى العمل الجاد لتحرير بلدنا" (أكمل الدين إحسان أوغلي ، 2013).

فيما ردَّ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس بما نصه : "سوف ترفع الغطاء عن كل من يطلق النار من هذه اللحظة داعياً الفلسطينيين لعدم العودة للاقتتال الداخلي" (التقرير الاستراتيجي ، 2007).

استندت الوساطة السعودية إلى مجهودات عربية سابقة ، فكانت هناك جهود مصرية متواصلة فهي غزة ، فضلاً عن جهود كلا من سوريا والأردن وقطر كل هذه الجهود ساهمت بالنهاية في توقيع (اتفاق ملكة) الذي رعته السعودية، وكذلك ضغط الدول العربية لوضع حدّ لقتال الفلسطيني والوصول لصيغة سياسية تحفظ مصالح حركتي فتح وحماس ، لهذا نجحت المملكة العربية السعودية ؛ بسبب علاقاتها المتوازنة مع طرفي الصراع على أيجاد صيغة توافقية .(أحمد سعيد نوفل ، 2007).

في 17 شباط 2007، بدأ رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية رسميًا مشاوراته لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وذلك بعد أن تلقّى تكليفًا مباشراً من الرئيس محمود عباس، في إطار تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاق مكة المكرمة .وقد جاءت هذه الخطوة تتويجًا لمسار من الحوار المضني بين حركتي فتح وحماس، برعاية المملكة العربية السعودية، في محاولة حقيقية لإنهاء حالة الانقسام السياسي التي أثّرت سلبًا على القضية الفلسطينية وعلى تماسك الجبهة الداخلية، شرع هنية في مشاوراته مع مختلف الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها فتح، من أجل التوصل إلى تشكيلة وزارية توافقية تُعبّر عن مبدأ الشراكة السياسية، وتحظى بتأييد وطني واسع، وقادرة على التصدي للتحديات المتفاقمة في الساحة الفلسطينية، سواء على صعيد الاحتلال الإسرائيلي، أو الحصار السياسي والاقتصادي المفروض، أو الأزمة الداخلية التي بلغت ذروتها. وقد تكللت هذه المشاورات بالنجاح، إذ تم الإعلان عن التشكيلة الوزارية الجديدة، التي مثّلت أغلب القوى الفلسطينية، وعُرضت على المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي بدوره منحها الثقة، مما أعطاها الشرعية القانونية والسياسية للبدء بمهامها، وقد جاء هذا التطور وسط دعم إقليمي قوي، لا سيما من المملكة العربية السعودية، التي بذلت جهوداً كبيرة لإنجاح اتفاق مكة، باعتبار أن نجاحه يعني عودة الحد الأدنى من الوحدة الفلسطينية، وهو ما كانت تسعى إليه الرياض لحماية القضية الفلسطينية من التدهور والانهيار. ولم تقتصر جهود السعودية على رعاية الاتفاق فحسب، بل مارست أيضاً ضغوطاً دبلوماسية على عدد من الأطراف الدولية والعربية من أجل القبول بحركة حماس كجزء من الحكومة الفلسطينية الشرعية، والاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية التي نتجت عن التوافق بين الفصائل.، كما أدت مصر دورًا مكملاً في هذا المسار، عن طريق فتح قنوات التواصل مع مختلف الفصائل الفلسطينية، وتقديم الدعم السياسي للحكومة الجديدة، في محاولة لإعادة الاستقرار إلى الساحة الفلسطينية. وقد عبّر هذا التنسيق السعودي المصري عن إدراك عميق للمخاطر التي كان يُمكن أن تنجم عن استمرار الانقسام، وسعي جاد لإيجاد مظلة عربية موحّدة تضمن دعم حكومة الوحدة، وتُشكّل جدار صدّ أمام محاولات العزل والضغط الدولي، خاصة من قبل إسرائيل وبعض القوى الغربية التي أعلنت رفضها المسبق لأي حكومة تضم ممثلين عن حماس، وهكذا، شكّلت بداية حكومة إسماعيل هنية الثانية، في ظل هذا المناخ الإقليمي المتضامن، نقطة تحوّل مفصلية في المشهد الفلسطيني، رغم التحديات التي سرعان ما واجهتها، والتي قادت لاحقًا إلى انتكاسة جديدة في مسار المصالحة والوحدة(صحيفة القدس العربي ، 18 آذار 2007) .

ومن جانب آخر، كان الموقف الأمريكي والإسرائيلي من اتفاق مكة وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية متسمًا بالحذر والرفض غير المعلن في البداية، ثم بالمقاطعة الصريحة لاحقًا، فمنذ اللحظة الأولى للإعلان عن الاتفاق، أعربت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل عن قلقهما العميق من مشاركة حركة حماس في أي حكومة فلسطينية، لا سيما وأن الحركة لم تُبدِ استعداداً للاعتراف بإسرائيل أو الالتزام بشروط اللجنة الرباعية الدولية، التي تشمل الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والقبول بالاتفاقيات السابقة، وقد سارعت إسرائيل إلى إعلان موقفها المتشدد، مؤكدة أنها ستواصل فرض الحصار السياسي والاقتصادي على الشعب الفلسطيني، وستقاطع حكومة الوحدة الوطنية الجديدة بشكل كامل، معتبرة أن مشاركة حماس – التي تصنفها كـ"تنظيم إرهابي" في الحكومة تُفقدها أي شرعية. وأكدت السلطات الإسرائيلية أن أي اتصال أو تعاون رسمي سيكون حصرياً مع الرئيس محمود عباس، بوصفه "شريكاً موثوقاً" في عملية السلام، وممثلاً شرعياً للفلسطينيين، في تجاهل واضح لحكومة الوحدة التي حظيت بثقة المجلس التشريعي الفلسطيني، أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تبنت موقفًا مشابهًا، وإن كان بصيغة دبلوماسية أكثر تحفظاً في البداية. فقد أعربت عن "قلقها" من بعض بنود الاتفاق، خاصة ما يتعلق بموقف حماس من الاعتراف بإسرائيل، وأشارت إلى أن أي دعم أو تعامل مع الحكومة الجديدة سيكون مرهوناً بمدى التزامها بشروط الرباعية الدولية. ولكن، سرعان ما تحوّل هذا الحذر إلى موقف أكثر وضوحًا وحزمًا، تمثل في مقاطعة حكومة الوحدة ومواصلة تقديم الدعم فقط لمكتب الرئيس محمود عباس، سواء سياسياً أو مالياً أو أمنياً، في خطوة فهمت على أنها محاولة لتقويض الحكومة الجديدة وإضعافها من الداخل، هذا الموقف الأمريكي-الإسرائيلي الثنائي أضعف من فرص نجاح حكومة الوحدة الوطنية، وشكّل أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في فشلها لاحقاً. فقد أدى استمرار الحصار المالي والسياسي إلى شلل في عمل الوزارات والمؤسسات، وزاد من الضغوط على الداخل الفلسطيني، وساهم في توتير العلاقة بين حركتي فتح وحماس، مما عجّل بالعودة إلى الاشتباكات والصدامات المسلحة، التي بلغت ذروتها بانقسام جغرافي وسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهكذا، كان موقف الولايات المتحدة وإسرائيل بمثابة ضربة مباشرة لجهود المصالحة الفلسطينية، ورسالة مفادها أن أي حكومة فلسطينية لا تستوفي شروطهم لن تحظى بالشرعية الدولية، وهو ما ساهم في تأجيج حالة الانقسام، وأفشل الجهود العربية الصادقة، وفي مقدمتها جهود المملكة العربية السعودية التي رعت اتفاق مكة بكل حرص ومسؤولية(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، 2007).

في تلك المرحلة الحساسة من المسار السياسي الفلسطيني، حرصت الخارجية الأمريكية على التنسيق الوثيق مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت، وذلك في سياق التعامل مع التطورات الناتجة عن اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وقد جاء هذا التنسيق ليعكس رؤية مشتركة بين واشنطن وتل أبيب بخصوص طبيعة الحل النهائي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والمحددات التي ينبغي أن تلتزم بها أي حكومة فلسطينية تنوي المشاركة في العملية السياسية، وفي هذا الإطار، أعادت الولايات المتحدة التأكيد على تمسكها التام بحل الدولتين، باعتباره الإطار الأنسب لإنهاء النزاع وتحقيق السلام الشامل في المنطقة، لكنها اشترطت أن يكون هذا الحل نابعًا من عملية تفاوضية سلمية قائمة على أسس واضحة، ورافضة لأي استخدام للعنف أو القوة .وقد شددت في بياناتها وتصريحات مسؤوليها، وكذلك عن طريق اللقاءات مع القادة الفلسطينيين والإسرائيليين، على أن "الدولة الفلسطينية لا يمكن أن تُولد من العنف والإرهاب"، في إشارة واضحة إلى رفضها التام لمشاركة حماس في الحكومة، ما لم تلتزم بشروط المجتمع الدولي، وجاء اللقاء بين محمود عباس وإيهود أولمرت في هذا السياق، ليكون محاولة لاحتواء الأثر السياسي لاتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة، إذ ناقش الطرفان المشكلات السياسية والأمنية التي قد تنجم عن إشراك حماس في الحكم، خاصة وأن الحركة لم تُبدِ أي تغيير جوهري في مواقفها من الاعتراف بإسرائيل أو نبذ العمل المسلح. وقد ركز هذا اللقاء على سبل ضمان استمرار العلاقة الثنائية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، دون أن تتأثر بوجود وزراء من حماس في الحكومة، كما تم بحث آليات تجنب حدوث قطيعة شاملة قد تزيد من تعقيد الأوضاع، وفي السياق ذاته، أصدرت اللجنة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، والأمم المتحدة (بياناً مشتركاً أكدت فيه على المعايير الثلاثة التي يجب على أي حكومة فلسطينية الالتزام بها، وهي : الاعتراف بإسرائيل، نبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات السابقة، بما فيها خارطة الطريق التي طُرحت كإطار شامل لتسوية الصراع منذ عام 2003. واعتبرت الرباعية أن هذه الشروط تشكل "الحد الأدنى" لأي تعامل سياسي مع الحكومة الفلسطينية، مشيرة إلى أن عدم الالتزام بها سيعني الاستمرار في سياسة العزل السياسي والاقتصادي، ووقف الدعم الدولي، وهكذا، يمكن القول إن الولايات المتحدة وإسرائيل، وبمساندة من أطراف الرباعية، شكّلت جبهة ضغط قوية ضد حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ووضعت شروطاً سياسية معقدة حالت دون حصول هذه الحكومة على الاعتراف الدولي أو حتى القدرة على العمل بحرية. ورغم أن بعض الدول الأوروبية أبدت قدراً من الانفتاح في التعامل مع الحكومة الجديدة، إلا أن التأثير الأمريكي كان حاسماً في تجميد أي زخم سياسي لصالح حكومة الوحدة، ما أسهم بشكل مباشر في زعزعة استقرارها وتفجير الخلافات الداخلية التي أدت لاحقاً إلى انهيارها والانقسام الفلسطيني المستمر حتى اليوم (الوثيقة رقم (٦٧) ، الوثائق الفلسطينية ،٢٠٠٧).

بدأ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس خطوات دبلوماسية لإنشاء حكومة وحدة وطنية التي أدت اليمين الدستوري في 16 آذار 2007 ، على أساس اتفاق مكة ، واستناداً إلى وثيقة الوفاق الوطني والتي جاء فيها : "بأنَّ حكومة الوحدة الوطنية ستعمل على كافة الأصعدة بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني وأنَّها تؤكد على أنَّ مفتاح الأمن والاستقرار بالمنطقة يتوقف على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني فضلاً عن التزام الحكومة بحماية مصالح الفلسطينيين وتصون حقوقهم وتمسك الحكومة بحق اللاجئين وحق عودتهم إلى أراضيهم".(الوثيقة رقم (81) ، الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٧).

في 17 آذار 2007، ألقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطاباً مهماً أمام المجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك في جلسة خصصت لمنح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية التي تم تشكيلها بموجب اتفاق مكة المكرمة .وقد حمل خطاب عباس في ذلك اليوم دلالات سياسية ووطنية كبيرة، عبّر عن طريقها عن أمله في أن تمثل هذه الحكومة بداية حقيقية لخروج الشعب الفلسطيني من نفق الانقسام والانقسام السياسي، وفتح صفحة جديدة قوامها الوحدة الوطنية والتفاهم المشترك بين مختلف القوى والفصائل.وأكد عباس في خطابه أن هذه الحكومة ليست مجرد تشكيل سياسي عابر، بل هي ثمرة توافق وطني طال انتظاره، وانعكاس حقيقي لإرادة الشعب الفلسطيني الذي طالما نادى بإنهاء حالة التشرذم والانقسام، والسير بخطى واثقة نحو تحقيق الأهداف الوطنية العليا. واعتبر أن تشكيل هذه الحكومة يُعدُّ انتصاراً للإرادة الشعبية، ورسالة قوية للعالم مفادها أن الفلسطينيين قادرون على تجاوز خلافاتهم، وتوحيد صفوفهم من أجل مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته التي تستهدف الأرض والإنسان كما شدد الرئيس عباس على أن هذه الخطوة تمثل منعطفاً مهماً باتجاه المصالحة الوطنية الشاملة، مشيراً إلى أن المرحلة تتطلب من الجميع تغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية أو الفصائلية، والعمل بروح المسؤولية الوطنية لتثبيت أركان هذه الحكومة، وضمان نجاحها في تنفيذ برنامجها السياسي والإصلاحي، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الداخلي، وتحسين الوضع الاقتصادي، وإعادة بناء مؤسسات السلطة على أسس من الشفافية والكفاءة. واختتم عباس كلمته بالتأكيد على

أن نجاح حكومة الوحدة الوطنية مرهون بمدى التزام الجميع بروح اتفاق مكة، واحترام آليات العمل الديمقراطي، مشدداً على أن الوحدة هي الخيار الاستراتيجي الوحيد القادر على حماية المشروع الوطني الفلسطيني، وتعزيز صمود الشعب في وجه الاحتلال والتحديات الدولية المتصاعدة. (الوثيقة رقم (٨٥) الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٧).

وفي حين رفضت إسرائيل التعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، وأعلنت أنَّها ستتعامل مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للمضي قدماً في القضايا الأمنية والقضايا المتعلقة بالاتفاقيات المعقودة بين الطرفين، فيما أعلنت إسرائيل بأنَّها مطالبة محمود عباس بالوفاء بتعهداته الخاصة بالعمل على اطلاق سراح الجندي المخطوف جلعاد شاليط دون قيد أو شراء، ووقف اطلاق القذائف الصاروخية وتفكيك التنظيمات الإرهابية في أراضي السلطة الفلسطينية ، فيما أوضحت إسرائيل بأنَّها ما زالت تدعم فكرة السلام مع الفلسطينيين ، بناء على خارطة الطريق واستناداً لحل الدولتين الداعية المجتمع الدولي لإبقاء الحصار (الحصار الإسرائيلي : بدأ الحمار الفعلي إلى فوز حماس بالانتخابات التشريعية في كانون الثاني 2006 ، إلا أنَّ الحصار اشتد وتحول إلى حصار كامل وشامل، واصبح أشد من بداياته، خاصة بعد أن سيطرت حماس على قطاع غزة فيما فرضت إسرائيل حصاراً جوياً وبحريا وبرياً ومازال هذا الحصار مستمر إلى يومنا هذا) (قسم الأرشيف والمعلومات ، 2009) الذي كان مفروضاً على حكومة حماس ، كما رفضت أمريكا التعامل مع حكومة حماس ، وواصلت عملها مع أعضاء حركة فتح (الوثيقة رقم (88) الوثائق الفلسطينية ، 2007).

ونتيجة للظروف المعقدة التي أعقبت توقيع اتفاق مكة، واجهت الحكومة الفلسطينية الجديدة، التي تشكلت بموجب الاتفاق، تحديات جسيمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وضعتها أمام واقع سياسي وأمني هش، لم يُمهلها فرصة حقيقية للنجاح أو الاستقرار. فرغم الترحيب الواسع الذي قوبل به الاتفاق في بدايته، لم تمر سوى أيام قليلة حتى بدأت الاشتباكات تعود مجددًا بين مسلحي فتح وحماس، وكان أبرزها في 21 آذار 2007، ما كشف هشاشة الاتفاق وضعف التفاهمات التي بُنيت عليه، أحد أبرز أسباب هذا التدهور السريع كان الحصار الإسرائيلي والدولي المفروض على الحكومة الجديدة، والذي لم يخفِ أهدافه السياسية الرامية إلى إفشالها منذ اللحظة الأولى. فقد امتنعت إسرائيل والعديد من الدول الغربية عن الاعتراف بالحكومة، وواصلت تجميد المساعدات المالية، وفرضت قيوداً مشددة على التحركات والاتصالات الرسمية، ما جعل الحكومة تعاني من شلل إداري ومالي عطّل قدرتها على تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني أو ممارسة دورها السياسي بفاعلية، وعلى المستوى الداخلي، لم تكن الأمور أفضل حالاً، إذ بدأت محاولات من داخل السلطة نفسها لإضعاف الحكومة الجديدة، عن طريق سحب العديد من صلاحياتها، وخلق أجواء من التوتر والاضطراب السياسي، ما أدى إلى عرقلة عمل الوزارات، وتفجير الخلافات حول آلية إدارة الحكم وتوزيع الحصص الوزارية. وقد بدا واضحاً أن الحكومة لا تملك السيطرة الكاملة على الأجهزة الأمنية، التي بقي ولاؤها موزعاً بين الأطراف المتنازعة، مما زاد من حدة التوترات وسهّل تفجر الصراع في الشارع الفلسطيني، ومع تزايد الاختلافات حول الحصص الوزارية والمهام الإدارية، وتصاعد الاتهامات المتبادلة بين حماس وفتح، تحوّلت الخلافات السياسية إلى مواجهات عسكرية وأمنية، وبدأت المناوشات بين الطرفين تأخذ طابعاً دموياً، انعكس سلباً على حياة المواطنين، وأغرق القطاع في فوضى أمنية متصاعدة. وهكذا، تحولت حكومة الوحدة الوطنية، التي كان يُؤمَل منها أن تكون جسرًا للمصالحة والاستقرار، إلى ساحة للصراع، وسط ضغوط خارجية ومحاولات داخلية ممنهجة لإفشالها، ما مهّد الطريق للانقسام السياسي والجغرافي الحاد الذي أعقب ذلك لاحقاً (صحيفة القدس العربي ، 22 آذار 2007).

وفي خضم تلك التطورات السياسية الدقيقة التي كانت تمر بها المنطقة، ومع تصاعد التحديات الإقليمية وخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كان من المقرر أن تُعقد القمة العربية في منتجع شرم الشيخ بمصر. إلا أن المملكة العربية السعودية، وبحكم موقعها الريادي في العالم العربي ودورها المحوري في معالجة قضايا الأمة، تقدّمت بطلب رسمي إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتغيير مكان انعقاد القمة، مقترحة نقلها إلى العاصمة الرياض، وقد بررت المملكة هذا الطلب بالأوضاع الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، لا سيما ما يتعلق بتدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي، إلى جانب التصعيد الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، مما استوجب تحركاً عربياً عاجلاً وموحداً على أعلى مستوى. وجاء القرار السعودي انطلاقاً من حرص القيادة السعودية، وعلى رأسها الملك عبد الله بن عبد العزيز آنذاك، على أن تخرج هذه القمة بموقف عربي قوي وفعّال يعبّر عن تضامن الأمة مع الشعب الفلسطيني، ويُعيد تسليط الضوء على القضية الفلسطينية باعتبارها أولوية مركزية في العمل العربي المشترك، كما رأت القيادة السعودية أن عقد القمة في الرياض، قلب العالم العربي السياسي، سيضفي على القمة أهمية رمزية وسياسية أكبر، ويسهم في حشد الموقف العربي

وتوحيده في وجه التحديات المتزايدة، وخاصة في ما يتعلق بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية، ودفع جهود المصالحة الفلسطينية إلى الأمام. وجاءت دعوة العاهل السعودي لعقد القمة في الرياض كتعبير واضح عن إدراك المملكة لخطورة المرحلة، وسعيها إلى أدت دور ريادي في قيادة الموقف العربي نحو تحرك جماعي يعكس التطلعات العربية، ويؤكد الدعم الثابت لفلسطين وقضيتها العادلة.(أحمد إبراهيم محمود وآخرون ، 2008) .

مع اقتراب موعد انعقاد القمة العربية في الرياض عام 2007، بدأت التحضيرات المكثفة على مختلف المستويات السياسية والدبلوماسية، تمهيداً لعقد القمة في ظل أوضاع إقليمية دقيقة، خاصة مع تصاعد التوترات في الأراضي الفلسطينية بعد توقيع اتفاق مكة، وتفاقم الأزمات في العراق ولبنان، إضافة إلى التحديات المتزايدة التي تواجه العالم العربي ككل، ففي 24 آذار 2007، انطلقت الاجتماعات التحضيرية للقمة، والتي شملت لقاءات للجان المتخصصة، واجتماعات على مستوى المندوبين الدائمين ووزراء الخارجية العرب، إذ جرى عن طريقها بحث عن أبرز الملفات والقضايا التي ستُعرض على جدول أعمال القمة. وقد استضاف مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للمؤتمرات في الرياض هذه الاجتماعات، التي شكّلت منصة لمناقشة مشاريع القرارات، وصياغة التوصيات التي سترفع لاحقاً إلى القادة العرب، واستمرت فعاليات القمة العربية يومي 28 و29 آذار 2007، وسط حضور واسع لقادة الدول العربية، في مشهد عكس الأهمية الخاصة التي أولتها المملكة العربية السعودية لهذه القمة، خاصة أنها جاءت في ظرف إقليمي حرج. وقد سعت السعودية، عن طريق تنظيم القمة، إلى إعادة توحيد الصف العربي، وتفعيل مبادرة السلام العربية، بالإضافة إلى محاولة إيجاد موقف عربي موحّد تجاه القضية الفلسطينية، في ظل الانقسام الداخلي الفلسطيني، والأزمات المتلاحقة التي ألقت بظلالها على مستقبل المنطقة (صحيفة الأهرام ، 29 آذار 2007).

افتتح الملك عبد الله بن عبد العزيز القمة العربية بكلمة حملت رسائل قوية وواضحة، عبّر فيها عن قلق المملكة العميق إزاء تصاعد الانقسام الفلسطيني الداخلي، وشدد على أن استمرار هذا الانقسام لا يخدم سوى الاحتلال الإسرائيلي، ويُضعف الموقف الفلسطيني الموحد الذي يُعد ضرورة لمواجهة التحديات الراهنة. وأكد الملك عبد الله في كلمته على أهمية العودة الفورية إلى اتفاق مكة الذي تم برعاية المملكة، باعتباره الإطار الوطني الذي يُجسد روح التوافق بين الفلسطينيين، ويضع أسساً متينة للوحدة الوطنية، بعيداً عن الحسابات الحزبية الضيقة، كما حذر الملك من مغبة خرق هذا الاتفاق، مشدداً على أن أي خروج عنه يُعد تهديداً لوحدة الصف الفلسطيني، ويُفقد القضية الفلسطينية الدعم الدولي والعربي الذي يرتكز بالأساس على وحدة الشعب ومؤسساته. وأشار إلى أن اتفاق مكة لم يكن مجرد وثيقة سياسية، بل كان تعبيراً عن الإرادة الفلسطينية المشتركة للخروج من نفق الانقسام وبناء شراكة حقيقية تستند إلى الحوار والاحترام المتبادل، وأكد الملك عبد الله على أن حل الخلافات بين حركتي فتح وحماس يجب أن يتم عن طريقها العودة إلى طاولة الحوار، والانطلاق من مبدأ المصلحة الوطنية العليا، لا عن طريق فرض الشروط أو استخدام القوة. ولاقى هذا الموقف دعماً واسعاً من القادة العرب المجتمعين في القمة، إذ أعربوا عن تأييدهم الكامل لما جاء في كلمة العاهل السعودي، وعبّروا عن دعمهم لكل الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية، باعتبار أن وحدة الصف الفلسطيني هي الركيزة الأساسية لأي تحرك عربي فاعل لدعم القضية الفلسطينية والتصدي للمخططات الإسرائيلية الرامية إلى تمزيق الأرض والشعب.(صحيفة الرياض ، 30 آذار 2007).

في قمة الرياض 2007، أعاد الملك عبد الله بن عبد العزيز طرح مبادرة السلام العربية، داعيًا إلى إحيائها مع تأكيده على أهمية تبنيها بالإجماع من قبل القادة العرب. وقال في كلمته: "إنَّ الخطة ستكون لها فرصة قوية ليكسب الدعم الدولي أو إحياء محادثات السلام الإسرائيلية العربية اذا تبناها جميع الزعماء العرب بالإجماع".وأشار الملك عبد الله إلى أن وحدة الموقف العربي ستعزز من فرص دعم المجتمع الدولي للمبادرة، وتفتح المجال لاستئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل والدول العربية على أساس حل الدولتين(صحيفة الرياض ، 30 آذار 2007) .

ومن الجدير بالذكر أنَّ إسرائيل رفضت في البداية مبادرة السلام العربية التي تم طرحها في قمة بيروت 2002 .إلا أنه مع مرور الوقت، بدأ الموقف الإسرائيلي يشهد تحولاً تدريجياً، وابتداءً من عام 2007، أبدت إسرائيل قبولاً ضمنياً للمبادرة، على الرغم من تحفظاتها على بعض بنودها. وقد جاء هذا التغيير في الموقف عقب تحولات جيوسياسية وإقليمية، بالإضافة إلى الضغوط الدولية التي طالبت إسرائيل بالانخراط في عملية سلام شاملة، وفي هذا السياق، صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية بأنَّ إسرائيل ترى أن المبادرة العربية قد تتضمن بعض الجوانب الإيجابية التي يمكن البناء عليها، لكنها في ذات الوقت تتطلب تعديلات فيما يتعلق بمسائل السيادة والحدود، هذا التحول في الموقف الإسرائيلي، على الرغم من أنه لم يترجم إلى خطوات عملية نحو التفاوض المباشر مع الدول العربية في ذلك الوقت، إلا أنه عكس بداية قبول إسرائيل تدريجياً

للفكرة الأساسية وراء المبادرة العربية :إحلال السلام الشامل في المنطقة على أساس حل الدولتين، وفقاً لما صرح به زلمان شوفال(ولد في مدينة دانزيغ ، وهو سياسي إسرائيلي حاصل على الدكتوراه في الدراسات الدولية، شغل منصب السفير الإسرائيل لدى أمريكان من 1990_1993 و 1998_2000 ، وكان عضواً نشطاً في الكنيسة)(زلمان شوفال ، 4 تموز 2002) قائلاً: "لا يمكن لإسرائيل أبداً قبول أجزاء الخطة التي تدعو إلى عودة اللاجئين إلى فلسطين" .(صحيفة الجزيرة ، 31 آذار 2007) .

لقد أيَّد محمود عباس المبادرة فيها افتتحت حركة حماس عن قبولها ، إذ نقلت وسائل الإعلام السعودية وعن زعيم الحركة خالد مشعل قائلا : "إنَّه على الزعماء العرب عدم تقديم تنازلات بشأن مطالبة اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم" (حسن أبو طالب ، 2007)، فشل اتفاق مكة بعد أن دام لمدة شهرين على الرغم من النجاح الذي حققته السعودية عن طريق نشاطها الدبلوماسي المتمثل بالدعوة لانعقاد القمة العربية في الرياض وما سبقها (اتفاق مكة) من التأثير على توجهات حماس المنفتحة على ايران، فيما بدأت حماس بالحرص على إقامة علاقات متوازنة مع الجانب السعودي صاحبة النفوذ الديني في العالم الإسلامية والعلاقات المؤثرة على الدول الغربية الكبرى . (صحيفة الأيام ، 31 آذار 2007)

انهار اتفاق مكة الذي كان يُنظر إليه كفرصة تاريخية لإنهاء الانقسام الفلسطيني وبناء شراكة وطنية حقيقية بين حركتي فتح وحماس، ولم يُكتب له التنفيذ على أرض الواقع، نتيجة تطورات دراماتيكية شهدها المشهد الفلسطيني في منتصف عام 2007. فقد قامت حركة حماس بانقلاب عسكري مسلح في قطاع غزة ضد السلطة الفلسطينية، وسيطرت على القطاع بشكل كامل بعد مواجهات دامية مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، ما أدى إلى إنهاء حكومة الوحدة الوطنية فعلياً، وتقسيم الكيان السياسي الفلسطيني إلى كيانين منفصلين: أحدهما في الضفة الغربية تحت إدارة حكومة الرئيس محمود عباس، والآخر في قطاع غزة تديره حكومة حماس. هذا الانقسام لم يكن مجرد اختلاف سياسي أو إداري، بل تحوّل إلى واقع جيوسياسي معقد ساهم في إضعاف الموقف الفلسطيني أمام العالم، وأدخل القضية الفلسطينية في دوامة من الخلافات الداخلية. وقد جاءت هذه الأحداث بعد وقت قصير من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي كانت قد تشكلت بموجب اتفاق مكة، ما شكّل انتكاسة كبرى لذلك الاتفاق الذي رعته المملكة العربية السعودية بكل حرص وجدية، وعلى الصعيد الدولي، ساهمت قوى خارجية في تعميق هذا الانقسام، إذ أدت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل دوراً محورياً في إفشال حكومة الوحدة الوطنية والتراجع عن الالتزامات التي رافقت توقيع اتفاق مكة. فقد كشفت اللقاءات التي جرت بين الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت عن وجود موقف موحد بين الجانبين الرافض للتعامل مع حكومة تضم حماس، حتى وإن جاءت ضمن إطار وحدة وطنية. وقد تعهد بوش أثناء أحد اللقاءات بتقديم ضمانات شخصية لأولمرت بأن اتفاق مكة لن يُغير شيئاً في الموقف الأمريكي، وأن المقاطعة السياسية والمالية لحركة حماس ستستمر، ما دام موقفها الرافض للاعتراف بإسرائيل مستمراً، هذا الموقف الأمريكي الإسرائيلي المشترك شكّل ضغطاً هائلاً على المجتمع الدولي للاستمرار في عزل حكومة الوحدة الوطنية، ما أدى إلى شلل سياسي واقتصادي أصاب مؤسسات الحكومة، وساهم في خلق بيئة من التوتر والفشل، انتهت بانهيار الاتفاق كلياً. وهكذا، لم تقتصر أسباب فشل اتفاق مكة على الانقسام الداخلي والخلافات الفصائلية، بل امتدت لتشمل عوامل إقليمية ودولية كانت تسعى لإعادة تشكيل المشهد الفلسطيني وفق حسابات سياسية لا تراعي المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا(شلحت انطوان ، 2007).

استطاعت إسرائيل وبدعم أمريكيا بأن تحبط نجاح حكومة الوحدة الفلسطينية ، فأن إخفاق اتفاق مكة يدلُّ على الفارق الكبير بين إسرائيل والسعودية وتأثيرهما على أمريكا بالمنطقة بحكم العلاقة المتينة بين إسرائيل وأمريكا يصعب على أي دولة عربية مهما كان لها من ثقل وصداقة مع أمريكا أن تتفوق على تأثير إسرائيل وعلاقتها مع أمريكا. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، 2007) .

تدهورت الحالة الأمنية في قطاع غزة ورجعت عمليات القتل والخطف بين الحركتين ، فضلاً عن ادعاء حماس بأنَّها فقدت ٢٢ عنصراً من أفرادها خلال أسبوع واحد على أيدي الأجهزة الأمنية التابعة لعباس، فيما صرَّح مهدي أبو غزالة (ولد في مدينة نابلس، وهو القادة البارزين في فرسان الليل التابعة لكتائب شهداء الأقصى، إذ تأسست هذه المجموعة في سنة ٢٠٠٢ ومن أعضائها نايف أبو شرخ وأبو سرية) (علي دراغمة ، 2019) قائلاً : "إننا نرفض بشكل قاطع محاولة توسيع دائرة

الخلاف وصب الزيت على النار وعدم السماح لأصحاب الفتنة بإشعالها ليمارسوا هواياتهم بالقتل" .(حسب الحيص ووائل سعد ، 2008).

دعـا إسـماعيل هنيـة أفـراد الأجهـزة الأمنيـة وكافـة المنتشـرين فـي الشـوارع الالتـزام بـالأوامر الصـادرة عـن القيـادة الفلسطينية السياسية والعودة إلى أماكنهم ، وعبرت حركة حماس أن ما حدث لم يكن انقلاباً ونفت أن يكون المستهدف ممَّا جرى في غزة حركة فتح أو الرئيس محمود عباس ، وإنَّما موجه ضد من حاولوا الانقلاب على النظام والشرعية الفلسطينية ومن قاموا بالفلتان الأمني(عبد العليم محمد ، 2009) .

وصرَّح خالد مشعل قائد مكتب حركة حماس قائلاً : "إن ما قامت به حماس في قطاع غزة مؤلم لحماس ، كما هو مؤلم للشعب الفلسطيني إلا أنَّه كان نتيجة حتمية قامت به بعض الأطراف من ممارسات جارت على القانون والشرعية بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية في كانون الثاني 2006" .(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، 2007).

عدَّ عباس أن ما حدث في غزة انقلاباً وعلى أثره قام بإصدار ثلاث مراسيم في ١٥ جزيران ٢٠٠٧، (الوثيقة رقم (164) الوثائق الفلسطينية ، 2007) .

1- اقالة رئاسة الوزراء ، إسماعيل هنية.

2- إعلان حالة الطوارئ بالأراض المحتلة.

3- تكليف سلام فياض بتشكيل حكومة الطوارئ التي ستؤدي اليمين الدستوري في تموز ٢٠٠٧.(سلام فياض (١٩٥٢) ولد في نابلس وهو سياسي واقتصادي ، حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة تكساس الأمريكية ، انضم إلى البنك الدولي ١٩٨٣، واحد أعضاء حركة فتح، وتم تعينيه في 2002 وزيراً للمالية في حكومة محمود عباس ، وفي ٢٠٠٧ تم تكليفه بتشكيل حكومة الطوارئ ، شغل منصب رئيس الوزراء من 2007_2013) (صحيفة الأيام) ، 2007).

ألقت حركة حماس باللوم على حركة فتح وحملتها مسؤولية تعثر المصالحة، وعدم تطبيق (اتفاق مكة)، وهذا ما أكد عليه عزيز دويك(عزيز دويك (١٩٤٨) ولد في مدينة القاهرة ، حاصل على الدكتوراه في العلوم الإقليمية من جامعة بنسلفانيا، واحد قيادي حركة حماس ، انتخب كرئيس للمجلس التشريعي في ٢٠٠٦ ، ويعدُّ دويك مؤسس قسم الجغرافيا في جامعة النجاح في نابلس) (سلسلة النخبة الفلسطينية ، 2021) ، الذي عدَّ محمود عباس هو السبب الرئيسي وراء أفشال جهود المصالحة طريقها ، وإيصالها إلى طريق مسدود، ووضع العقبات في طريقها ، وهنا جاء دور حماس بأنَّها حريصة كل الحرص على المصالحة وتذليل العقبات ، وأن العقبة في طريق المصالحة هو الرئيس محمود عباس.(عماد رفعت البشتاوي ، 2021)

أن تعثر المفاوضات بين فتح وحماسها وعدم نجاح (اتفاق مكة) يرجع إلى إصرار كل طرف من اطراف المصالحة هو إلغاء برنامج الطرف الآخر ورؤيته السياسية ، فضلاً عن ذلك تأثير القوى الخارجية سواء أكانت إقليمية أم دولية ، ممَّا أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على استقلالية القرار كون كل طرف يريد المصالحة وفق شروطه، والتي تتضن هيمنته على قيادة النظام السياسي الفلسطيني ، واستمرت الخلافات والانقسام بين فتح وحماس ، وفرض إسرائيل حصاراً مع قصف متواصل على قطاع غزة ، فضلاً عن ذلك عدَّت كل من أمريكا والاتحاد الأوربي تلك الأحداث ذريعة لوقف المساعدات والسكوت على جرائم الحرب.(أحمد إبراهيم محمود وآخرون ، 2008).

رفضت حركة فتح أجراء أي حوار مع حماس وقامت كذلك بتفعيل علاقاتها مع (إسرائيل)، فضلا عن لقاء محمود عباس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي آيهود أولمرت في 25 حزيران 2007، للحضور القمة المنعقدة في شرم الشيخ(قمة شرم الشيخ قمة رباعية عقدت في منتجع شرم الشيخ 2007 ، ودعا الرئيس المصري حسني مبارك كل من فلسطين وإسرائيل والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ، ركزت القمة على دعم عباس للسلطة الفلسطينية وتعزيز عملية السلام عن طريق إجراءات الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين ونقل الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية) (صحيفة القدس العربي ، 26 حزيران 2007).

ودعوة مصر لعباس لها ، هدفت القمة إلى دعم الرئيس محمود عباس عقب سيطرت حماس على قطاع غزة وتعزيز السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أستمرت الاعتداءات من قبل الأجهزة الأمنية حتى انعقاد القمة في مصر، واتهمت حماس وفتح بعضهم الآخر باعتقال النشطاء والقيام بعمليات الخطف ، وأعلنت حماس عن سيطرتها على الأجهزة الأمنية في قطاع غزة عن وجود وثائق تكشف تورط أجهزة أمنية فلسطينية بعمليات تجسس على قادة حركة حماس، خاصة على الشهيدين عبد العزيز الرنتيسي (عبد العزيز الرنتيسي (١٩٤٧_ 2004) ولد في قرية بينا بمدينة يافا، وهو طبيب وقيادي سياسي ، واحد مؤسسي حركة حماس حاصل على الماجستير في الطب من جامعة الإسكندرية 1971 ، وعمل طبيباً في مستشفى الناصر الطبي في مدنية خان يونس) (عامر شباخ ، 2004) وإبراهيم المقاومة (إبراهيم المقاومة (١٩٥٠_ ٢٠٠٣) ولد في مخيم جباليا ثم انتقل للعيش في مخيم البريج في قطاع غزة الحاصل على البكالوريوس بطب الأسنان من جامعة مصر ، وهو أحد أعضاء المؤسسين لحركة حماس) (حسن عامر أبو قادوس ، 2017) اللذين اغتالتهما إسرائيل. (صحيفة الأيام ، حزيران 2007)

دعا عباس المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ١٨ تموز 2007 ، والقى كلمته لإصدار المراسيم الضرورية لأجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المبكرة ، وجاء رد حماس على لسان محمود الزهار (محمود الزهار (١٩٤٥) ولد في حي الزيتون بقطاع مزة ، حاصل على الماجستير بالجراحة العامة من جامعة عين الشمس في القاهرة (1971) ، وهو أحد أعضاء حركة حماس ، شغل منصب وزارة الخارجية في حكومة سماعيل. هيئة ٢٠٠٦ ، وعمل رئيساً لقسم التمريض ومحاضراً في الجامعة الإسلامية في غزة وتولى رئاسة الجمعية الطبية لقطاع غزة لمدة 1981_1985 ، وشغل منصب الوحدة الوطنية في غزة 2014) (سلسلة النخبة الفلسطينية ، 2021).

في اليوم التالي للاجتماع السياسي الذي جمع القيادة الفلسطينية لبحث تداعيات الانقسام السياسي وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، خرج رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية بتصريح شديد اللهجة، حذّر فيه من محاولات فرض انتخابات مبكرة كحل للأزمة، معتبراً أن هذه الدعوات تشكل تهديداً مباشراً للشرعية الفلسطينية التي جاءت عبر صناديق الاقتراع .وقد جاءت كلماته بمثابة ردّ حازم على الأحاديث التي بدأت تتصاعد في الأوساط السياسية والإعلامية حول إمكانية اللجوء لانتخابات مبكرة كوسيلة لتجاوز حالة الانسداد السياسي بين حركتي فتح وحماس، وقال هنية في تصريحه" إنّ الشعب الفلسطيني لن يقبل بأن تُجري انتخابات مبكرة هدفها الالتفاف على الشرعية الفلسطينية"، مؤكداً أن مثل هذا التوجه لا يستند إلى توافق وطني، بل يُمثل محاولة لإقصاء طرف سياسي فاعل تم انتخابه بإرادة شعبية نزيهة .وأضاف أن حركته لن تقف مكتوفة الأيدي أمام محاولات "الانقلاب على النتائج الديمقراطية"، التي تمثل إرادة الشعب الفلسطيني، مشدداً على أن أي تغيير في المشهد السياسي ينبغي أن يتم عبر الحوار والتوافق، لا من خلال فرض خيارات أحادية قد تزيد من حدة الانقسام. وقد حمل هذا التصريح أبعادًا سياسية خطيرة في حينه، إذ إنه كشف عن حجم التوتر والتباين بين قطبي الساحة السياسية الفلسطينية، وبيّن أن التوافق الذي جرى في اتفاق مكة لا يزال هشاً، وقابلاً للانفجار في أية لحظة، خاصة مع استمرار الضغوط الدولية، والحصار الإسرائيلي، والخلافات المتصاعدة داخل المؤسسات الفلسطينية حول الصلاحيات وتوزيع النفوذ. كما فُهم من تصريحات هنية أن حركة حماس ترى في أي دعوة لانتخابات مبكرة مؤامرة لإقصائها من الحكم، يقف خلفها أطراف خارجية وداخلية غير راضية عن مشاركتها في السلطة، وتسعى لتفكيك نتائج انتخابات 2006 التي منحتها الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني. ولذلك، رأت حماس أن هذه الدعوات تفتقر للشرعية السياسية والشعبية، وتُشكل سابقة خطيرة تهدد أسس الديمقراطية الفلسطينية الناشئة. وهكذا، أسهم هذا الخطاب في تصعيد حالة الاحتقان السياسي والإعلامي، وأغلق الباب مؤقتاً أمام أية مبادرات تدعو إلى إعادة الاحتكام إلى صناديق الاقتراع كحل سلمي، في ظل بيئة منقسمة ومشحونة، ما مهد لاحقاً للتدهور الكبير في العلاقات بين الحركتين، وللأحداث الدامية التي انتهت بسيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007. (صحيفة الأيام ، 19 تموز 2007)،

قامت حكومة فياض باتخاذ قرارات عدة على الصعيد الجهاز الأمني لأجل إثبات كفاءتها وأقرت كذلك مشروع قانون جهاز الأمن الوقائي وبدأت بنشر قواتها في الضفة الغربية بشكل واسع بالتنسيق مع إسرائيل وتحت رعاية أمريكية ، أمَّا على الصعيد الإداري فاحتدت أزمة الرواتب وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين .(مريم عيتاني ، 2007) .

استمرت إسرائيل بأغلاق المعابر التجارية وتشديد العقوبات والحصار المفروض على غزة منذ خمسة أشهر ، إذ أنهار القطاع الاقتصادي بشكل كامل وتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة بحسب التقديرات الدولية والمحلية (صحيفة القدس العربي ، 5 تشرين الثاني 2007)، على أثر تلك الأحداث في فلسطين أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) من جانبه

إلى مبادرة لتحريك عملية السلام عبر طريق عقد مؤتمر دولي في مدينة أنابوليس في أمريكا، وقد دعا بوش الدول العربية لحضور المؤتمر ، وحضر محمود عباس وايهود أولمرات والمملكة العربية السعودية متمثلة بوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل والذي صرَّح قائلا : "نحن ذاهبون بجدية ونأمل أن نقابل بجدية ومصداقية ، لن نذهب لنصافح أو نبرر عواطف لا نشعر بها ، ولكن للوصول إلى سلام ، يحفظ حقوق الفلسطينيين".(حسن عبد ربه المصري ، 2007) .

شاركت المملكة العربية السعودية في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة قبل ذهابهم إلى انايوليس للمشاركة بالمؤتمر ، إذ صرَّح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في مؤتمر القاهرة 26 تشرين الثاني قائلاً : "تمسك المملكة العربية السعودية بالمبادرة العربية للسلام والتي تم تقديمها في قمة بيروت 2002 ودعت إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 ، وشدَّد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ودعم الوحدة العربية وان يكون الموقف العربي موحداً وحريصاً على مواجهة الضغوط الخارجية .. ولن يكون هناك سلام عادل اذا لم تحقق الحقوق الفلسطينية في إقامة دولتهم وعاصمتها القدس". (صحيفة الجزيرة ، 26 تشرين الثاني 2007) .

عقد مؤتمر انابوليس في 27 تشرين الثاني ٢٠٠٧ ، وصدر عنه وثيقة تفاهم مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيلين ، وأعلن جورج بوش بأنَّ ممثلي حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وهم كل من محمود عباس وايهود أولمرات يؤكدان وضع نهاية لإراقة الدم والمعاناة وليبدأ عهد جديد من السلام يستند إلى الحرية والأمن والعدل والكرامة والاحترام وتعزيزا لهدف قيام دولتين إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام ، فيما يتعهد الطرفان بالتنفيذ الفوري لالتزاماتهما بخارطة الطريق للتوصل إلى حل دائم(أحمد قريح ، 2014).

في حين عارض إسماعيل هينة المؤتمر وصرَّح قائلاً : "اشغلت أمريكا العالم بدعوتها لكثير من الدول لحضور مؤتمر الخريف ويبدو المؤتمر من اسمه أنه سيكون خريفاً لا ثمار فيه ولا فائدة منه بل أوراق متساقطة وذبولاً يابساً، ولن يتجاوز بكونه مهرجانا خطابياً ولقاءاً دبلوماسياً لا أكثر ولا أقل ... وذكر أيضاً منذ متى استفادت القضية الفلسطينية من المؤتمرات التي تراعاها أمريكا" (الوثيقة رقم (325) الوثائق الفلسطينية ، 2007).

وقد صرَّح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل خلال مؤتمر صحفي في واشنطن قائلا : "إنَّ بلاده لن تتخذ أي خطوات تطبيعية مع إسرائيل قبل أن تتوصل إلى سلام دائم يضع حداً لنزاع الإسرائيلي العربي، مشدداً على مبادرة السلام العربية وعدها في الاطار للتسوية فالتطبيع يأتي بعد السلام ، الذي يتحقق قبل انسحاب إسرائيل بالكامل عن الأراضي المحتلة للعام ١٩٦٧، وأضاف بانه لن يصافح رئيس وزراء الإسرائيلي ايهود أولمرات ، نحن لم نأت إلى أنابوليس لعروض مسرحية بلا جئنا لقيام بعمل جدياً نحو تحقيق السلام لدولة فلسطين". (قسم الأرشيف والمعلومات ،مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أنابوليس والقمة العربية في دمشق (2007_2008) ، 2008) .

فضلاً عن تصريح المتحدث الرسمي للخارجية الإسرائيلية مارك ريغيف (مارك ريغيف (1960) ولد في مدينة ملبورن الاسترالية ، وهو سياسي دبلوماسي حاصل على الماجستير في الإدارة من جامعة بوسطن ومتحدث في السفارة الإسرائيلية في واشنطن 2007 ، وعين سفيراً لإسرائيل في المملكة المتحدة من 2016_2020) (صحيفة العرب ، 14 أيلول 2016)، قائلا : "نحن نعتبر مشاركة الدول العربية ذات معنى في اجتماع انابوليس ويشكل أمراً هاماً يمكن أن يكون ضمانة لنجاح المبادرة" .(حسن عبد ربه ، 2007)

فيما أكدت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسبي ليفني (تسبي ليفني (١٩٥٨) ولدت في تل أبيب ، حاصلة على البكالوريوس في الحقوق بار أيلان وهي سياسية ودبلوماسية ، بعد انتهاء خدمتها العسكرية برتبة ملازم أول ، انضمت إلى حزب كاديما في 2005 ، عينت وزيرة الخارجية في حكومة شارون) (إيناس خطيب ، 2015)

ان إسرائيل تضع على اهم اهتماماتها في أنابوليس على حضور اكبر عدد ممكن من الدول العربية. (صحيفة الأخبار ، 31 تشرين الثاني 2007)

سادت حالة الانقسام السياسي في فلسطين ، فضلا عن صعوبة التوصل الحاصل بين إسرائيل وفلسطين حول وثيقة التفاهم المشتركة التي وقعت في أنابوليس ، خاصة أنَّ إسرائيل لا تريد السلام العادل أو إنهاء حالة الصراع ، ولن تسلم أبدا بسهولة بإقامة دولة فلسطينية لأسباب عدة.(تيسير محمد ، 2008).

1- غياب الضغط الدولي على إسرائيل.

2- عدم وجود أجماع على هذه القضية بين الأطراف السياسية.

3- سعي إسرائيل إلى التخلص من عملية التسوية والتخلص منها وخير دليل على ذلك أنَّ مؤتمر انايوليس حدد في بداية ٢٠٠٨ كموعد للاتفاق على إنهاء حالة الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي إلا أنَّ تلك السنة انتهت بحرب إسرائيل على غزة .(تيسير محمد ، 2008).

أثبت مؤتمر انابوليس على أنَّ خارطة الطريق في الأساس التي سوف تقوم عليها المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين ، فضلاً عن تمكن إسرائيل من جعل خارطة هي أساس الطريق هي المرجع الأساس والرئيسي لمؤتمر انابوليس للسلام، وقد حققت إسرائيل عن طريقه مكاسب وهي (عماد جاد ، 2008):

1- تجاهل بنود مبادرة السلام العربية .

2- إغلاق الباب أمام اللاجئين الفلسطينيين وعدم عودتهم إلى ديارهم التي هجروها.

3- تبني جورج بوش الموقف الإسرائيلي وطالب باجتماع انابوليس لقيام الدولة اليهودية وإقامة دولتين هما يهودية لإسرائيل والأخرى لفلسطينيين.

استقبل الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في الرياض الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد انتهاء مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني 2007، الذي كان يهدف إلى إحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. خلال اللقاء، تم بحث آخر تطورات عملية السلام في المنطقة، إذ ناقش الطرفان الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني. وقد أعرب محمود عباس عن أمله في أن تؤدي هذه الجهود إلى تحقيق تطلعات الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، مؤكدًا أهمية التزام المجتمع الدولي في دعم هذه الحقوق. من جانبه، أكد الملك عبد الله أن المملكة العربية السعودية تواصل سعيها المستمر لإيجاد حلول دائمة للخلافات العربية، وأن القضية الفلسطينية تبقى في قلب أولوياتها. وشدد الملك عبد الله على أن المملكة كانت وما تزال ملتزمة بدعم حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود 1967، مع القدس الشرقية عاصمة لها، كما أكد أن الرياض ستواصل تقديم الدعم الكامل للفلسطينيين في جميع المحافل الدولية والإقليمية، من أجل الوصول إلى سلام عادل يحقق العدالة والاستقرار في المنطقة. واستعرض الملك عبد الله مع الرئيس الفلسطيني مختلف التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي وتوسيع المستوطنات، مشددًا على ضرورة العمل الجاد للوصول إلى حل شامل يضمن سلامًا دائمًا بناء على حل الدولتين. كما أكد على أن السعودية لن تدخر جهدًا في دعم السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأشار إلى أن المملكة تعتبر القدس خطًا أحمر لا يمكن التنازل عنه (صحيفة الشرق الأوسط ، 2 كانون الأول 2007).

شارك الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في مؤتمر القمة الإسلامي لمجلس التعاون الخليجي الذي عُقد في العاصمة القطرية الدوحة في 4 كانون الأول 2007. وقد أكدت القمة على قضية فلسطين باعتبارها القضية المركزية للعالمين العربي والإسلامي، مشددة على ضرورة إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام وأمن. وفي خطابه، أكد الملك عبد الله على ضرورة إزالة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معتبرًا إياها عقبة رئيسية أمام إحلال السلام في المنطقة. كما عبر عن استيائه وقلقه الشديد من استمرار إسرائيل في تشديد الحصار على الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، وهو ما وصفه بأنه تصعيد خطير جاء بعد مؤتمر أنابوليس الذي عُقد في نوفمبر من نفس العام، وكان الهدف منه إحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأشار الملك عبد الله إلى أن السياسات الإسرائيلية في غزة تمثل مخالفة لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر أنابوليس، وتهدد فرص السلام في المنطقة.(الوثيقة رقم (338) الوثائق الفلسطينية ، 2007) .

الخاتمة

منذ اندلاع القضية الفلسطينية، أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بهذه القضية، واعتبرتها قضية العرب والمسلمين الأولى، فجعلتها في صدارة أولويات سياستها الخارجية، وكرّست جهودها السياسية والمالية والإعلامية لخدمة الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوقه المشروعة. وقد تجلّى هذا الدعم في العديد من المواقف والمحطات التاريخية التي سعت من خلالها المملكة إلى نصرة الشعب الفلسطيني في المحافل الإقليمية والدولية، والدفع باتجاه تحقيق تسوية عادلة وشاملة تضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

وقد أدت المملكة دوراً محورياً في دعم الجهود السياسية الرامية إلى رأب الصدع الفلسطيني الداخلي، وكان من أبرز تجليات هذا الدور رعايتها لاتفاق مكة في فبراير 2007، الذي جمع بين حركتي فتح وحماس في محاولة لإنهاء الانقسام الفلسطيني وتشكيل حكومة وحدة وطنية. جاء هذا الاتفاق بعد جهود مكثفة بذلتها القيادة السعودية لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، وقد حظي الاتفاق بأجواء إيجابية واسعة، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي والدولي.

إلا أن هذه الأجواء لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما عادت التوترات إلى السطح بين الحركتين، لتبلغ ذروتها في يونيو 2007 عندما سيطرت حركة حماس على قطاع غزة بالقوة، مما أدى إلى انهيار اتفاق مكة وتعميق الانقسام الفلسطيني، إذ باتت الضفة الغربية تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة محمود عباس، فيما باتت غزة خاضعة لحكم حركة حماس.

وقد شكّلت هذه الأحداث منعطفاً مهماً في الموقف السعودي تجاه حركة حماس، إذ رأت المملكة أن الحركة لم تلتزم بما تم الاتفاق عليه في مكة، وأن تحركها العسكري في غزة مثّل خرقاً واضحاً لروح الاتفاق، الأمر الذي دفع السعودية إلى اتخاذ موقف أكثر تحفظاً تجاه حماس، والانحياز بشكل أكبر إلى دعم السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وفي الوقت ذاته، لم تتخلَّ المملكة عن التزامها الثابت تجاه الشعب الفلسطيني، إذ واصلت تقديم الدعم المالي والإنساني والإغاثي، لا سيما في ظل ما يعانيه الفلسطينيون من ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة نتيجة الاحتلال والانقسام. كما استمرت المملكة في الدفاع عن القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية، داعية إلى ضرورة التوصل إلى حل عادل وشامل يضمن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

كما تبنت المملكة عدة مبادرات للسلام، أبرزها مبادرة السلام العربية التي طُرحت في قمة بيروت عام 2002، والتي أكدت فيها السعودية التزامها بخيار السلام الشامل مقابل انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقد ظلت هذه المبادرة حجر الأساس في الموقف العربي الرسمي تجاه عملية السلام حتى اليوم.

وبالرغم من الانتكاسات التي واجهت محاولات المصالحة الفلسطينية، بقيت السعودية ترى في وحدة الصف الفلسطيني مدخلاً أساسياً لاستعادة الحقوق الوطنية، وكانت دائماً ما تدعو إلى تجاوز الخلافات الداخلية وتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفئوية أو الحزبية، من منطلق إيمانها العميق بعدالة القضية الفلسطينية وضرورة استمرار العمل الجماعي العربي والإسلامي من أجل نصرتها.

المصادر والمراجع

اولاً:الوثائق المنشورة

1. الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٧ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

ثانياً:الرسائل والاطاريح الجامعية

1. سهيل خليل ماضي ، 2014 ، السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية خلال فترة (2000_2012) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، غزة ، جامعة الأزهر.

ثالثاً:الكتب

1. أكمل الدين أحسان أوعلي ، 2013، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد ، القاهرة منظمة التعاون الإسلامي ، دار الشروق.
2. أحمد إبراهيم محمود وآخرون ، 2008، حالة الأمة العربية (٢٠٠٧ _ ٢٠٠٨) ثنائية التنقية والاختراق ، بيروت ، المركز دراسات الوحدة العربية.
3. أمجد أحمد جبريل ، 2014 ، السياسة السعودية تجاه فلسطين والسعودية (2011_2012) ، الدوحة ، الدار العربية العلوم ناشرون.
4. أحمد قريع ، 2014 ، الرواية الفلسطينية الكاملة من مفاوضات أوسلوا إلى أنابوليس (2007_2008) ، بيروت ، المؤسسة الدراسات الفلسطينية.
5. أيناس خطيب ، ٢٠١٥، شخصيات في السياسة الإسرائيلية ، فلسطين ، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية.
6. محسن عامر أبو قادوس، 2002 ، ضيف الهديل (سيرة القائد إبراهيم أحمد المقاومة) ، مؤسسة أبداع للأبحاث .
7. حسن الحيص وووائل سعد ، 2008، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية (٢٠٠٦_٢٠٠٧)، بيروت ، مركز الزيتونة الدراسات والاستشارات.
8. سلسلة النخبة الفلسطينية، ٢٠٢١، ، تركيا دار رؤية للنشر .
9. سمير سعيد ، ٢٠٠٣، حركة المقاومة الإسلامية (حماس) جهاد نصر أو استشهاد ، القاهرة ، ط2، دار الوفاء الطباعة والنشر.
10. عبد العليم محمد ، 2009، القضية الفلسطينية في مفترق طرق ، القاهرة ، دار المحروسة للنشر .
11. عامر شماخ ، 2004، مذكرات الشهيد عبد العزيز الرنتيسي ، القاهرة ، دار التوزيع والنشر الإسلامية.
12. مريم عيتاني ، 2008، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية (2006_2007) ، بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

رابعاً:البرامج التفزيونية.

1. علي دراغمة ، 2019، برنامج صالون البيت ، حلقة بعنوان مهدي أبو غزالة ، تقديم : نشرته قناة النجاح الفضائية في 27 تشرين الثاني .

خاسماً:المجلات

1. أحمد سعيد نوفل ، ٢٠٠٧، أبعاد اتفاق مكة الفلسطيني ، الفرص والمخاطر ، الأردن ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد (٣٩) .
2. باسم الزبيدي ، 2016، الانقسام الفلسطيني (جذور التشطي ومتطلبات التخطي) ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي، العدد (446) ، مركز الوحدة للدراسات العربية.
3. تيسير محمد ، 2008، انطلاق العملية التفاوضية والعلاقات الفصائلية الفلسطينية الداخلية ، رام الله ، مجلة إعداد الفلسطيني ، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد (١١).

4. حسين أبو طالب ، 2007 ، الدور السعودي ... حدود الاشتباك مع شأن معقد ، القاهرة ، مجلة السياسية الدولية ، المجلد (42) ، العدد (170).

5. خالد الدخيل ، 2007 ، بروز الدور السعودي في اطار النظام العربي ، بيروت ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مجلد (72) ، العدد (١٨).

6. شلحت انطوان ، 2007 ، إسرائيل واتفاق مكة : انتظار الفشل ، بيروت ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد (68).

7. طلال عوكل ، 2007 ، اتفاق مكة : قراءة في مقدمات والنتائج ، بيروت ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد (69).

8. عماد جاد ، 2008 ، إسرائيل ولقاء انابوليس ، العودة إلى خارطة الطريق ، القاهرة ، مجلة السياسية الدولية المجلد (43) ، العدد (171).

9. عماد رفعت البشتاوي ، 2021، الانقسام الفلسطيني (2006_2007) ، فلسطين ، مجلة جامعة الخليل للعلم السياسية ، العدد (62).

سادساً:الصحف :

1. صحيفة القدس العربي ، (لندن) ، العدد (5511) ، في 18 آذار 2007 .
2. صحفية الرياض ، والرياض ، العدد (١٤١٤3) ، في 15 آذار 2007 .
3. صحيفة القدس العربي ، (لندن) ، العدد (5538) ، في 22 آذار 2007 .
4. صحيفة الأهرام ، (القاهرة) ، العدد (858) ، في 29 آذار 2007 .
5. صحيفة الشرق الأوسط ، (لندن) ، العدد (10348) ، في 29 آذار 2007 .
6. صحيفة الرياض ، (الرياض) ، العدد (37193) ، في 30 آذار 2007 .
7. صحيفة الجزيرة ، (الرياض) ، العدد (12601) ، في 30 آذار 2007 .
8. صحيفة الجزيرة ، (الرياض) ، العدد (12602) ، في 31 آذار 2007 .
9. صحيفة الأيام ، (فلسطين) ، العدد (4022) ، في 31 آذار 2007 .
10. صحيفة الأيام ، (فلسطين) ، العدد (4099) ، في 6 حزيران 2007 .
11. صحيفة القدس العربي ، (لندن) ، العدد (5652) ، في 2 آب 2007 .
12. صحيفة القدس العربي ، (لندن) ، العدد (5707) ، في 5 تشرين الثاني 2007 .
13. صحيفة الشرق الأوسط ، (لندن) ، العدد (10570) ، في 6 تشرين الثاني 2007 .
14. صحيفة الرياض ، (الرياض) ، العدد (12842) ، 26 تشرين الثاني ، 2007 .
15. صحيفة الأيام ، (فلسطين) ، العدد (4260) ، في 26 تشرين الثاني 2007 .
16. صحيفة الأخبار ، (القاهرة) ، العدد (17352) ، في 31 تشرين الثاني 2007 .
17. صحيفة الشرق الأوسط ، (لندن) ، العدد (10596) ، في 2 كانون الأول 2007 .

18. صحيفة الجزيرة ، (الرياض) ، العدد (12851) ، في 5 كانون الأول 2007 .

19. صحيفة الشرق الأوسط ، (لندن) ، العدد (10599) ، في 5 كانون الأول 2007 .

20. صحيفة العرب ، (لندن) ، العدد (10394) ، في 14 أيلول 2016 .

سابعاً:التقارير

1. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 ، مركز الزيتونة الدراسات والاستشارات ، بيروت ، 2008 .
2. قسم الأرشيف والمعلومات ، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2009 .
3. قسم الأرشيف والمعلومات ، مسار مفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية انابوليس والقمة العربية في دمشق (2008_2007)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، 2008 .
4. زلمان شوفال ، شق في السور ، مركز الناظور للدراسات والأبحاث ، تاريخ الدخول في 4 تموز 2019 الرابط : www.Al_Natour Center for Studies & Research
5. منى السعيد، من هو الشهيد الدكتور أحمد بحر؟ استشهدت أسرته منذ أسابيع ، موقع الوطني تاريخ الدخول في ١٨ تشرين الثاني 2023 على الرابط https://m.elwatan news com.